

فصل تمهيدي
تعريف ظاهرة العولمة

obeikandi.com

فصل تمهيدي

تعريف ظاهرة العولمة

أولاً: نظرة تاريخية

إذا عدنا بالتاريخ إلى الألف الأولى للميلاد نجد عولمة الإمبراطورية الرومانية التي سيطرت على أغلب مناطق العالم المعروف آنذ، ودجمتها في حدود واحدة، وأخضعتها لنظم واحدة وقانون واحد هو القانون الروماني الذي كان يفرق بين درجتين من المواطنة للفرقة بين المهيمن والخاضع، وقد ترتب على هذه التفرقة الكثير من النتائج وخصوصاً في الحقوق سواء المدنية أو السياسية، وفي ممارستها وبالطبع في الواجبات.

وكانت الهيمنة الرومانية تقوم أساساً على استخدام الهيمنة العسكرية التي تحولت إلى هيمنة سياسية إلى أن وصلت إلى المفهوم الحديث للعولمة، وهو الخضوع الاقتصادي والتجاري، ووضعت روما النظام الاقتصادي العالمي وسيطرت عليه ووجهته كما تشاء لعدة قرون لمصلحتها، مع محاولة إقناع المناطق الخاضعة لها بأن هذا النظام هو لمصلحتها أيضاً، وإن لم تقتنع فرضته عليها فرضاً، وهو نفسه ما يحدث في الألفية الثالثة.

وفي هذه المرحلة الأولى من مراحل تطور العولمة اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية وازدهرت المجتمعات القومية، وتعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، وسادت نظرية مركزية للعالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة.

وفي هذه المرحلة التالية؛ جاءت عولمة الدول العربية الإسلامية، وهي تأتي مع نهاية الألف الأولى وبداية الألفية الثانية، وعلى مدى عدة مئات من السنوات امتدت مساحة الدول الإسلامية امتداداً شاسعاً من إندونيسيا شرقاً إلى الأندلس غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً حتى إفريقيا جنوباً، وظلت بقايا الإمبراطورية الرومانية الشرقية في بيزنطة أو الغربية في روما تناوى هذه العولمة.

وإذا كانت بعض المناطق قد فتحت عسكرياً إلا أن مناطق كثيرة أخرى انضمت لقطار العولمة الثانية سلماً واقتناعاً، ولم تفرق النظم القانونية في هذه الدولة بين مواطنيها، فهم جميعاً سواء لا فضل لأحدهم على الآخر، استناداً إلى أن الدين الإسلامي هو الجنسية التي تجمع هؤلاء المواطنين مع احترام ذوي الديانات الأخرى. وللتدليل على ما ذكرنا فإن

إندونيسيا بكتافتها السكانية وإفريقيا بطبيعتها القاسية ما كانتا لتتضويان تحت لواء الإسلام بالقوة العسكرية، وإن كان من المقبول أنه أتى اقتناعاً بالدين الإسلامي. وعلى الرغم من قيام العولمة الثانية باستخدام ما أتيح لها من علوم وتكنولوجيا كانت حديثة في وقتها، ففضل العلماء العرب والمسلمين لا ينكر على العالم أجمع في الألفية الثانية، كما لا يمكن إنكار دور ترجمات بيت الحكمة في عهد هارون الرشيد، ولا فضل النظريات الفقهية والعلمية في كافة المجالات التي أطلقها علماء العرب والمسلمين التي انتقلت إلى أوروبا الغربية في عصورها المظلمة من خلال الأندلس ليعاد دراستها والبناء عليها؛ لنصل إلى تكنولوجيا أكثر حداثة تطورت مع الزمن لتصبح ما هي عليه الآن.

ولا شك أن العولمة الثانية - مثلها مثل العولمة الأولى - ارتكبت بعض الأخطاء التي تعلقنا بالتطبيق وليس بالمبادئ التي ترجع أساساً إلى رسالة سماوية، فقد أدى غرور القوة والتطاحن على العروش والانقسام إلى أفول هذه الحضارة.

وأخيراً ظهرت إرهابات العولمة الحالية مع نهاية الألف الثانية في صورة محاولات الهيمنة العسكرية تحت مسميات: الاستعمار والاحتلال والحماية والانتداب والإمبريالية...، إلا أنها غيرت جلدها عندما أيقنت عدم قدرتها على الاستمرار، فاستبدلت الحماية العسكرية بالحماية والهيمنة الاقتصادية، التي راحت تدرس وتخطط للقضاء على الاقتصاديات الضعيفة والتجارة الصغيرة والقدرات المحدودة، لترتدي في النهاية ثوب الحماية التجارية.

وبعد أن روجت الدول الغربية للنظم والآليات الدولية القائمة على العدل والمساواة في النصف الثاني من القرن العشرين؛ كمنظمة الأمم المتحدة واتفاقية الجات، وحاولوا فرض هيمنتهم من خلالها، تحصنوا داخل تنظيمات جديدة لا تضم سوى الأقوياء، كانت الغلبة فيها لأرائهم وأفكارهم، وبدءوا في فرض العولمة من خلالها، وأنشأوا منظمة التجارة العالمية على أسس جديدة وعلى نمط "من لم يوقع فله الحرية في ذلك"، ولكنها حرية المحبوس خارج منظومة تضم كل الدول خاصة الدول الكبيرة الصناعية التجارية، ولبيق من يشاء من الدول وحده في النظام العالمي القديم ولتنظر: هل تستطيع الحياة؟ ويرى البعض أن مراحل تطور العولمة تنقسم إلى خمس مراحل⁽¹⁾:

(1) رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة 1998 ص 132.

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين

استمرت هذه المرحلة في أوروبا من بدايات القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، وتميزت بنمو المجتمعات القومية وتعميق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، وسادته نظرية مركزية للعالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة.

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء

سادت هذه المرحلة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، وشهدت تحولاً حاداً في فكرة الوحدة المتجانسة، وتبلورت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، كما نشأت مفاهيم أكثر تحديداً للإنسانية، وزادت الاتفاقات الدولية بشكل ملحوظ، وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، والاهتمام بأفكار القومية والعالمية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

واستمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف عشرينات القرن العشرين، وهي الفترة التي أفسحت فيها اتجاهات العولمة الطريق لشكل واحد لا يمكن اعتراضه، يركز على مفاهيم المجتمعات القومية، والنظام الدولي للمجتمعات، ومفهوم الأفراد، ومفهوم البشرية، وبالتالي القيود الخاصة بالمجتمعات القومية والأفراد المتمتعين بالقوة والحيوية، والمجتمع الواحد. وقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح للمجتمع القومي المقبول، وإلى جوارها مفاهيم أخرى تتعلق بالهاويتين: القومية والفردية، وصاحب ذلك إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي. وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الإنسانية ومحاولة تطبيقها، فضلاً عن عولمة قيود الهجرة، وازدادت الاتصالات الكونية بدرجة كبيرة وتعاضمت سرعتها، وتنامت الحركة العالمية، كذلك جرت المنافسات الكونية مثل دورة الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، ووقعت الحرب العالمية الأولى في هذه المرحلة وتلاها نشأة عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة

بدأت هذه المرحلة من عشرينيات القرن العشرين إلى أواخر الستينيات. وقد تميزت ببدء الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط والمصطلحات الخاصة بعملية العولمة السائدة، وبالصراعات الكونية حول أشكال الحياة المختلفة. كما جرت محاولات لإرساء مبدأ الاستقلال القومي، ومفاهيم الحداثة المتضاربة التي أعقبتها الحرب الباردة، والتركيز على طبيعة الإنسانية والأمل في الوصول إليها؛ بسبب استخدام القنبلة الذرية وبروز دور الأمم المتحدة وظهور العالم الثالث.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين

وبدأت في أواخر ستينيات القرن المنصرم، وهي ترصد تصاعد الوعي القومي، وشهدت عمق قيم ما بعد المادية ونهاية الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة الذرية، والزيادة المطردة في المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وتواجه المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر مشكلة تعدد الثقافات والسلالات داخل المجتمع الواحد، وصارت المفاهيم المتعلقة بالأفراد أكثر تعقيداً من خلال الاعتبارات المتصلة بالجنس والسلالة، كما ظهرت حركة الحقوق المدنية، وترسخ الاهتمام بالبشرية كمجتمع يضم أنواع، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وانتهى النظام الثنائي القومي، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية ودعم نظام الإعلام الكوني.

ثانياً: محركات العولمة

(1) ثورة التكنولوجيا والاتصالات:

كان التقدم التكنولوجي الهائل وثورة الاتصالات أهم محركات ظاهرة العولمة، حيث ساعدا على اختراق حواجز الزمان والمكان، وتحويل الحدود إلى كيانات هشة مسممة، كما ساعدا على إلغاء فكرة الحواجز أو الأسوار.

لقد تبددت خلال خمسة قرون تلك العزلة المطلقة التي سادت لأكثر من مليوني سنة، وتلك العزلة النسبية التي ظلت لأكثر من خمسة آلاف سنة، وأصبح الحدث أينما وقع حدثاً

عالمياً بمجرد حدوثه ورؤيته أو سماعه عبر طرق الاتصال الفائقة السرعة، كما أن انتقال الإنسان والسلع والآلات وانتقال المعرفة من مكان لآخر. أصبح واقعاً يومياً لا يمكن أن تلغيه الحواجز والإجراءات، ولا يخضع في معظم الأحيان لإرادة أحد، وفي كثير من الأحيان لا يتم بعلم أحد!

(2) اقتصاد السوق:

كان لسيادة وانتصار الديمقراطية واقتصاد السوق، وسقوط نظرية الاقتصاد الموجه والتطبيقات الماركسية أكبر الأثر في تحريك ورفع ظاهرة العولمة، فليس في العالم عالمي في جوهره كالتجارة، وليس هناك أيولوجية تتجاهل الكيانات الوطنية كالرأسمالية، وليس هناك تحد أكثر وقاحة وجرأة على الحدود كالسوق.

وإذا كنا نطلق على بعض المؤسسات في إطار العولمة اصطلاح المؤسسات المتعددة الجنسية، فهي في الواقع مؤسسات متعددة الجنسية أو فوق الجنسية أو الوطنية.

(3) عولمة الإنتاج:

أصبحت عوامل الإنتاج التقليدية من رأس مال و مواد خام وأرض وعمالة ذات طبيعة دولية؛ فرأس المال في الصناعات الكبرى أصبح ذا طبيعة متعددة الجنسيات في مختلف دول العالم، بل إنه من العسير في كثير من الأحيان تتبع مصادر رأس المال الحقيقية. كما أن ازدياد الأهمية النسبية للمعرفة - وهي عملة دولية بطبيعتها - قد قلل من الأهمية النسبية لرأس المال النقدي، وتقليل دورة في عملية الإنتاج. ليس هذا فقط، بل لقد أدى التطور الهائل في وسائل النقل والشحن واكتشاف الموارد الجديدة إلى التقليل من الميزة النسبية لتوافر المواد الخام في أي بلد؛ فاليابان تستورد معظم المواد الخام والوقود في صناعتها. وكذلك أدى التقدم التكنولوجي في مجال البيولوجيا الحيوية والكيمياء الإحصائية والإنسان الآلي والتحكم عن بعد إلى تقليل أهمية الأرض، واليد العاملة.

ومحصلة كل ذلك، أن أصبح المنتج النهائي - سيارة أو طائرة أو جهاز كمبيوتر - منتجاً عالمياً في كل مكوناته، سواء كانت مواد خاماً أم معرفة أم خبرة بشرية دخلت في عملية التصميم والإنتاج والدعاية والتسويق، أم في طبيعة التمويل. وأصبح الكثير من المجالات الحاكمة في الاقتصاد العالمي كصناعة الطيران والاتصال والبرمجيات والسياحة،

عالمياً في تعريفها وجوهرها ومدلولها ونشاطها .

(4) تغير الخريطة الجيوسياسية العالمية:

تغيرت الخريطة الجيوسياسية العالمية خلال العقدين الماضيين، واختل ميزان القوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على مقدرات العالم، وهي الدولة التي ارتبطت مصالحها وأنشطتها بالدول المتقدمة التي تدور غالباً في فلكها، وقد أدى كل ذلك إلى ترسيخ العولمة. لقد كان سقوط حلف وارسو والاتحاد السوفيتي ضوءاً أخضر لانطلاق العولمة في ثوبها الجديد، تمد أذرعها إلى كل أنحاء العالم دون خوف أو خجل، ودون خشية المقاومة من أحد ولا حتى مجرد المعارضة⁽¹⁾. سواء فيما يتعلق بصياغة مفاهيم نظرية جديدة، أو على مستوى الممارسة والتطبيق في شتى الميادين، والتي تدعم في مجملها سيادة قيم وأساليب ذلك النموذج القادر على بسط سلطانه ونفوذه.

ثالثاً: تعريف العولمة

ليس من اليسير وضع تعريف محدد لمفهوم العولمة، لذا تعددت المفاهيم والمسميات؛ فالعولمة عند الدول الأنجلوسكسونية مشتقة من كلمة (Global) التي تعني الكرة الأرضية، ويفضلون تسميتها (Globalization) أي وضع الشيء على مستوى العالم، في حين يفضل الناطقون بالفرنسية اصطلاح (Mondialization) نسبة إلى كلمة كوكب في اللغة الفرنسية (Le Monde).

وأياً ما كان قول القائلين فالعولمة ليست مسألة فقهية تثير اختلاف الآراء بقدر ما هي مسألة صراع من أجل الاستقلال والانطلاق بعيداً عن التبعية، فكل المدلولات التي يتبارى المختصون والباحثون في تقديمها، إنما تختلف باختلاف ميولهم وتوجهاتهم ووجهات نظرهم.

ولكن من خلال ما يقال تعريفاً للعولمة يلاحظ تركيز الباحثين الأجانب على الجانب الاقتصادي عند تعريفهم للعولمة، في حين ركزت أغلب آراء الباحثين العرب على سلبيات العولمة والتحذير منها، ومنهم من رضي بالأمر الواقع للعولمة ووضع تعريفاً لها.

(1) دكتور حسين كامل، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، 2002م، ص68، ص69.

ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات المختلفة في تعريف العولمة إلى ثلاثة :

أولاً: اتجاه يرى في العولمة تقريباً للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق ؛ فهي تؤدي إلى زيادة الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد العالمي الحالي ، كما أنها صدى العمليات التي تفرز من خلالها القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحدث أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم . وتشتمل عملياتها على تكثيف هذه الروابط الاقتصادية من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود⁽¹⁾ .

الثاني: واتجاه يرى أن العولمة هي تطور تقني لخصائص السلع ، وهو ما تبناه صندوق النقد الدولي من خلال التقرير الذي نشر عام 1997م ، ويرى أن العولمة تعني زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل مثل : زيادة حجم وتنوع تبادل السلع والخدمات عبر الحدود ، والمتدفقات الرأسمالية الدولية ، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التقنية الحديثة⁽²⁾ .

وقريب من ذلك رأي يصور العولمة في مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية ، تنبع من تغير صفات وخصائص السلع والأصول التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي⁽³⁾ .

الثالث: وأخيراً اتجاه يرى أن العولمة هي تدويل إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها ، كما تتمثل في التطورات ذات التأثير العميق على موضوع الاقتصاد وبصفة عامة والاقتصاد الدولي بصفة خاصة⁽⁴⁾ .

ويتفق مع فكرة زيادة تدويل الإنتاج والتسويق هذه ، رأي يذهب إلى أن العولمة هي العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية ، ويتزايد في الوقت نفسه إدراك الأفراد بذلك التراجع⁽⁵⁾ .

ويبدو تخوف الباحثين العرب من العولمة في تعريفهم لها ؛ حيث يرون إنها تؤدي إلى

(1) Dunning, J.H., Advent of Alliance Capitalism. In J.H. Dunning and K.A. Hamdani. The New Globalism and Developing Countries, United Nations University Press, Paris, 1997, p. 13.

(2) مجلة أفاق الاقتصاد العالمي ، 1997م ، ص 55.

(3) Cerny, P.G., Globalization and Changing logic of Collective Action International organization. Vol. 49, 1995. p. 596.

(4) Harris, R.G. Globalization Trade, and Encom, Canadian Journal of Economic, Vol. 26, p. 755.

(5) Waters, M., Globalization, Roulle-dge, London and New York . 1996. p.3.

زيادة الخلل في علاقة القوي بالضعيف، وتعوق الدول النامية عن النهوض والتنمية، وهي لا تؤدي إلى تحقيق العالمية أو حالة تبادل متوازنة⁽¹⁾. أو أن المقصود بالعولمة هو الدخول في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدًا، ولا تعني هذه الوحدة التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع الإنساني، ولكنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات إنسانية مختلفة ومتباينة، ومن ثمَّ زيادة درجة التأثير والتأثر المتبادلين، وهذا ما يحمل ارتباط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل⁽²⁾.

ونحن نرى، ولسنا من المؤيدين ولا من المعارضين للعولمة، أنها ليست شرًّا مطلقًا ولا خيرًا مطلقًا، وأنه من الأفضل فهم القوانين التي تحكم العولمة ومواجهتها بمعرفة أخطارها للتقليل منها ومن الآثار السلبية التي تنتج عنها، فليس من المعقول رفض التعامل مع هذا الواقع، سواء أكان مرفوضًا أم مرغوبًا؛ وذلك حتى لا تدهمنا العولمة ونحن لا نزال نفكر في مثالبها ومخاطرها ورفضها.

(1) دكتور محمد عمارة (مقال)، جريدة الشعب، العدد 1286، أغسطس 1998م.

(2) برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، أبو ظبي 1997م، ص75.